

وانتجته في الكبرى ان لا تقبل
 وانما الشكل الثاني في شرطه
 في الجملة امران احدهما صدق والآخر
 في الصغرى من القضايا المنعكسة
 السوالين الثاني والثالث في
 الشرطتين

قوله واما الشكل الثاني فشرطه حسب
 الجملة امران **الاول** يشترط
 في الشكل الثاني حسب الجملة امران كل
 واحد منهما اخذ الامرين الاول صدق والثاني
 على الصغرى اي كونها ضرورية او دائمة
 او كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة
 السوالين وذلك لانه لو انتفنا كان الصغرى
 غير الضرورية والدائمة وبها احدي عشر
 والكبرى من القضايا السبع الغير المنعكسة
 السوالين واخص الصغريات المشروطة
 الخاصة والوقفية لان المشروطة الخاصة لخص
 من المشروطة العامة والعرفيتين والوقفية
 من السبع الباقية واخص الكبرى بالوقفية
 واختلاف الصغرى المشروطة الخاصة والوقفية
 مع الكبرى الوقفية غير منته للاختلاف الموجب
 الموجب لعدم الانتاج فانه في صدق قولنا
 لا شيء من المتخسف بمضي بالضرورة ما دام
 متخسفا وفي وقت معين لا دائما وكل من
 مضي بالضرورة في وقت معين لا دائما

الضميات الكبريات	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة
الضرورية	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
الدائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
المشروطة العامة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
المشروطة الخاصة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
الوجودية الدائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
الوجودية اللاضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
الوقفية	وقفية مطلقة	وقفية مطلقة	مطلقة وقفية	مطلقة وقفية
المنعكسة	مطلقة مطلقة	مطلقة مطلقة	مطلقة مطلقة	مطلقة مطلقة

قوله